

تقديم

يخطيء من ينظر إلى اللهجات العامية على أنها كلها انحراف عن اللغة الفصحى. إن الألفاظ العامية إما أن تكون في الأصل ألفاظاً فصاحاً أصابها التغيير، بالتحريف أو القلب أو الإبدال، أو باستعمال بعض الألفاظ بمدلولات جديدة تخالف مدلولاتها الأصلية، أو بمخالفة ما قرره النحاة وما تعارف عليه اللغويون وما انفق واللسان العربي، ولا يتعارض هذا مع الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن قدرأ لا يُستهان به مما يستعمله العوام قد يكون لغةً، أو لهجة قبيلة، وإما أن تكون تلك الألفاظ العامية ألفاظاً أعجمية: تركية، أو قبطية، أو فارسية أو غير ذلك مما استوعبته هذه العامية، ويتفاوت هذا الأمر من عامية لأخرى؛ إذ تكثر، مثلاً، في العامية المصرية الألفاظ القبطية والتركية، على حين يبدو أثر الآرامية كبيراً في سوريا ولبنان.

وثمة ملاحظة جديرة بالنظر، وهي تشعب العاميات وتعددتها واختلافها اختلافاً بيناً؛ فهناك العامية المصرية، والعامية السودانية، والعامية المغربية... ولم يكن الأمر مقصوراً على اختلاف العاميات من قُطر لآخر، بل تعداه إلى تباين تلك اللهجات في إطار (المحافظة) أو الولاية الواحدة، وقد أدى هذا إلى تعدد أشكال مخالفة الفصحى، وانحراف بعض الأصوات عن صورتها الأصلية.

وقد اتجهت عناية البعض إلى الدفاع عن اللهجات العامية، دفعاً لوهم من يتوهم أن العوام لا يصيبون فيما ينطقون، فالف ابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ): (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام)، وكتب يوسف المغربي (ت ١٠١٩هـ): (دفع الإصر عن كلام أهل مصر)، وقام ابن أبي السرور الشافعي (ت ١٠٨٧هـ) باختصاره في مؤلف بعنوان (القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب).

وأدى انتشار اللحن في كلام العوام إلى محاولة البعض إصلاح هذا الخطأ والتنبية عليه؛ فكانت هناك مؤلفات غايتها بيان ما في كلام العامة من أخطاء، وذكُر الصواب مع التعليل والشرح، ومن هذه المؤلفات: (ما تلحن فيه العوام) للكسائي (ت ١٨٩هـ)، و(لحن العوام) للزبيدي (ت ٣١٦هـ)، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكى الصقلی (ت ٥٠١هـ)، الذي يصحح ما شاع من أخطاء لغوية لا بين العامة فحسب، بل بين الخاصة أيضاً، و(التكملة فيما يلحن فيه العامة) للجواليقي (ت ٥٣٩هـ)، و(المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، وهورد على كتابي (لحن العوام) للزبيدي، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكى الصقلی. ويعد كتاب (تصحيح التصحيف وتحريير التحريف) للصفدي (ت ٧٦٤هـ) أكبر مؤلف في لحن العامة.

ولم تكن العامية وحدها التي نالت عناية الباحثين والكتاب قديماً، تنبيهاً على ما بها من أخطاء؛ إذ كانت لغة الخاصة من الأدباء والمؤلفين موضوعاً للعديد من المصنفات التي كانت غايتها تخليص لغتهم مما لحق بها من تحريف أو خطأ أو انحراف عن الصواب. ومن الكتب التي عُنيت بهذا الأمر: (إصلاح المنطق) لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وفيه بيان لأخطاء الكتاب والمشتغلين بالأدب، إضافة إلى بعض ما يجرى على ألسنة العوام من تصحيف، أو خطأ، أو تغيير حركة الكلمة، أو ما يعدى والعامية لا تعديه، أو ما لا يعدى والعامية تعديه. وقد اختصر (إصلاح المنطق) أبو القاسم الحسين بن علي المغربي (ت ٤١٨هـ) في مؤلف بعنوان (المنخل)، وتصدى له الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) بالشرح والتهذيب والتقويم في كتابه (تهذيب إصلاح المنطق). كذلك ألف الحريري (ت ٥١٦هـ) (درة الغواص في أوهام الخواص)، وصنع ابن الحنبلي ذيلاً على (درة الغواص) أسماه (سهم الألفاظ في وهم الألفاظ).

ومن الكتب التي شُغلت بقضية اللحن، وتتبع الخطأ وبيان الصحة والصواب (كتاب الفصيح)، لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وهو لم يكتف بتصحيح الألفاظ الدائرة على ألسنة الفصحاء من العرب، بل تناول أيضاً كثيراً مما كان شائعاً عند العوام، مثل الخطأ في الأوزان عندهم، والخلط في استعمال المشتقات، وقضية التذكير والتأنيث. وقد شرح (الفصيح) ونقده واستدرك عليه ونبه على ما فيه من أخطاء وأوهام: الكثيرون، ومن أهم تلك الشروح: (تصحيح الفصيح وشرحه) لابن دُرستويه (ت ٣٣٧هـ)، و(فائت الفصيح) لأبي عمر الزاهد، المعروف

بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)، و(تمام فصيح الكلام) لابن فارس اللغوى (ت ٣٩٥هـ)، و(شرح الفصيح للزمخشري ت ٥٣٨هـ)، و(ذيل فصيح ثعلب) لموفق الدين عبداللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ).

وثمة كتب كان موضوعها رواة الحديث، وما يرد عندهم من أخطاء ولحن وتحريف وتصحيف فى ألفاظ الأحاديث، مثل كتاب (إصلاح غلط المحدثين) للخطابى (ت ٣٨٨هـ)، وأخرى عنيت بما شاع بين الفقهاء وعلى ألسنتهم من أخطاء وتصحيفات، وحرّصت على إيراد الصحيح والصواب، مثل كتاب (غلط الضعفاء من الفقهاء) لابن برى (ت ٥٨٢هـ).

ويهدف هذا البحث إلى تتبع الألفاظ والتراكيب التى تدور على ألسنة العوام فى مصر وتحليلها، ومحاولة إرجاعها إلى أصولها، بغية الوصول إلى حقيقة تلك الألفاظ، وبيان صلتها بالفصحى أو باللغات الأخرى، وإظهار ما أصاب هذه الألفاظ من تغيير فى الأصوات أو فى الدلالة، أو فى بنية اللفظ. وقد لا يكون هناك تغيير، ولكن ثمة جدة فى التركيب عن طريق الجمع بين لفظين فصيحين فى العامية واستعمالهما فى إطار تركيب تلازمى.

ويعتمد البحث - من حيث المادة اللغوية - على كتاب (شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل)، لشهاب الدين الخفاجى المصرى (٩٧٧هـ - ١٠٦٩هـ)، تصحيح وتعليق: محمد عبدالمنعم خفاجى، مكتبة الحرم الحسينى التجارية، ط ١، (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م). ويعود اختيارنا لهذا الكتاب إلى أنه يتسم بسمة خاصة تميزه، وهى أنه يجمع بين المعرب والمولد والدخيل والعامى، إضافة إلى كثرة الألفاظ العامية به. وبالكتاب

عدة (عاميات)، ففيه من عامية أهل الشام، وعامية المغرب، وعامية العراق... وعامية أهل مصر، التي رأينا أن يكون بحثنا مقصوراً عليها؛ لما لها من شيوع في الكتاب، بخلاف ما يناظرها من عاميات. ويضاف إلى هذا أن حظ العامية المصرية من الفهم والإدراك والانتشار في الأقطار الأخرى أكبر من حظ غيرها من العاميات بين غير أبنائها.

ويتبع هذا البحث المنهج الوصفي القائم على بيان دلالة اللفظ، وتحليل تلك الدلالة، وتأسيس اللفظ بإرجاعه إلى أصوله الفصيحة أو الأعجمية، وإظهار ما طرأ عليه من تغير صوتي أو دلالي أو غيرهما.

وقد تنوعت مراجع هذه الدراسة، فمنها ما تعلق بالألفاظ العامية، مثل: (معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية)، و(معجم عطية في العامي والدخيل)، و(الدليل إلى معرفة العامي والدخيل)، و(معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربية)، و(المحكم في أصول الكلمات العامية)، ومنها كتب المعربات، نحو: (المعرب من الكلام الأعجمي)، و(الألفاظ الفارسية المعربة)، و(تفسير الألفاظ الدخيلة)، ومنها كذلك كتب لحن العامة. ويضاف إلى هذا المعاجم العربية العامة، وكتب الأمثال، والدواوين، إلى غير ذلك من المراجع.

وتجى هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

وفي المقدمة بيان لعلاقة العامية بالفصحى أو غيرها من اللغات، وأشهر من انبرى للدفاع عن العامية وما يجرى على ألسنة العوام، وأهم مؤلفات (لحن العامة)، وكذا التي شغلت بقضية اللحن. وفي المقدمة أيضاً توضيح لأهداف البحث وعلة اختياره ومنهجه.

ويقع المبحث الأول، وعنوانه: (الإنسان: مأكله وملبسه وحياته)، في محورين: أولهما: (الألفاظ الدالة على المأكل والملبس)، وثانيهما: (الألفاظ الدالة على الإنسان: حياته وصفاته وتعاملاته ونطقه).

أما المبحث الثاني فهو بعنوان (الوظائف والصفات والأماكن والكائنات والأدوات والآلات)، وفيه ثلاثة محاور: الأول: (الألفاظ الدالة على الألقاب والحرف والصفات والاستحسان والاستهجان والهواجس)، والثاني: (الألفاظ الدالة على الأماكن والحيوانات والطيور والحشرات وصفاتها)، والثالث: (الألفاظ الدالة على الأواني والأدوات والآلات والأغطية والدواء).

وأما المبحث الثالث فعنوانه: (التراكيب والكلمات المنحوتة والأفعال)، وفيه محوران: الأول: (التراكيب والكلمات المنحوتة)، والثاني: (الأفعال والأسماء الدالة على الأفعال).

وفي الخاتمة تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وبعد:

فهذا هو جهدنا، وذاك هو عملنا، وغايتنا أن نكون قد أصبنا فيما أقدمنا عليه. وحسب هذه الدراسة إن لم يكن لها نصيب من المدح ألا يكون لها حظ من القَدَح.

د. فتح الله سليمان